



تقرير الأنشطة والإنجازات
٢٠١٩-٢٠١٥



الإتحاد المصري للتصويل متاهي الصفر
Egyptian Microfinance Federation

فهرس

٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥	كلمة المدير العام
٧	أعضاء مجلس الإدارة
٩	لمحة عن الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
١١	الأنشطة الرئيسية للاتحاد منذ نشأته في ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩
١١	- التعاون مع الشركاء
٢٣	- بناء القدرات
٢٧	- إصدار ميثاق عمل صناعة التمويل متناهي الصغر
٢٨	- تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للاتحاد
٢٩	العضوية في الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
٣١	الهيكل التنظيمي الحالي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
٣٣	الرعاة
٣٤	الشركاء
٣٥	نبذة عن الرعاة
٤٠	قصة نجاح وكفاح
٤١	القوائم المالية

للاتصال بنا

٢٢ شارع مصدق - الدور التاسع
الدقي - الجيزة / مصر
تليفون: +٢٠٢ ٣٣٣٦٣٣٢١ - +٢٠٢ ٣٣٣٦٣٣٢٩
محمول: +٢٠١١١٩٢٢٣٩٧ - +٢٠١١١٣٠٤٣٠٦٢
الخط الساخن: ١٦٩٥٨

www.emff-eg.com
www.facebook.com/1943882475912158/



الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Union for Microfinance



© جميع الحقوق محفوظة - جمعية رجال أعمال اسكندرية

يوضح التقرير السنوي ٢٠١٩ نشأة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر: الرؤية والرسالة والأنشطة ومجال العمل. ويلقي التقرير الضوء على الإنجازات التي حققها الاتحاد منذ نشأته في ٢٠١٥ حتى نهاية عام ٢٠١٩، والخطط المستقبلية التي يسعى الاتحاد لتنفيذها بهدف الوصول بالخدمات المالية متناهي الصغر إلى ١٢ مليون مستفيد.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"نجح الاتحاد في لعب دور ريادي لدعم ومساندة أعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر والبنوك لتيسير توفير التمويل متناهي الصغر إلى المستفيد النهائي وتعزيز قدراته على تطوير مشروعه القائم، بالإضافة إلى دعم خدمات التكنولوجيا المالية كأحد الأركان الأساسية المرتبطة بالنشاط.

وتؤكد المؤشرات هذا النجاح، إذ قفزت المحفظة الائتمانية للصناعة إلى ٢٦,١ مليار جنيه بعدد مستفيدين بلغ ٣,٥ مليون عميل في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقابل ٦,٤ مليار جنيه لخدمة أكثر من ٢ مليون عميل في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، مما يعكس قدرة الاتحاد على تحقيق أهداف الاستراتيجية الموضوعية."



منى ذو الفقار

رئيس مجلس الإدارة

حلم الوصول لكل مواطن

تعتبر صناعة التمويل متناهي الصغر أحد الأدوات الفاعلة في مكافحة الفقر وتعزيز الاندماج المالي لجميع المواطنين ومن ثم المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ككل، بما يتواءم مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقها، بهدف بناء اقتصاد قائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.

وبدا ذلك جلياً في تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية للنشاط لاسيما مع إقرار قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بجانب التعديلات المطروحة لإضافة المشروعات المتوسطة والصغيرة للقانون المشار إليه، فضلاً عن الأثر الإيجابي للصناعة في شمول المواطنين مالياً، بما يسهم في تيسير وصول الخدمات المالية وغير المالية لكل مواطن في ربوع مصر.

وقد نجح الاتحاد في لعب دور ريادي لدعم ومساندة أعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر والبنوك لتيسير توفير التمويل متناهي الصغر على تطوير مشروعه القائم، بالإضافة إلى دعم خدمات التكنولوجيا المالية كأحد الأركان الأساسية المرتبطة بالنشاط.

وتؤكد المؤشرات هذا النجاح، إذ قفزت المحفظة الائتمانية للصناعة إلى ٢٦,١ مليار جنيه بعدد مستفيدين بلغ ٣,٥ مليون

عميل في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقابل ٦,٤ مليار جنيه لخدمة أكثر من ٢ مليون عميل في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، مما يعكس قدرة الاتحاد على تحقيق أهداف الاستراتيجية الموضوعية.

وقد دعم الاتحاد صناعة التمويل متناهي الصغر من خلال عدة محاور من أهمها، تيسير حصول أعضائه على التمويل من البنوك من خلال مبادرة البنك المركزي في مايو ٢٠١٧ وتقديم الدعم الفني للأعضاء وتأهيلهم لاتباع أفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها وتطبيق الاجراءات الرقابية.

كما تفاوض الاتحاد مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score لتوفير منظومة الاستعلام الائتماني بسعر ملائم وكفاءة عالية، مما يدعم جودة المحفظة الائتمانية وخفض معدلات المخاطر، فقفزت إجمالي عدد عمليات الاستعلام الائتماني عبر البروتوكول الموقع مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني إلى ٧ مليون عملية منذ تفعيل الخدمة حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩.

كما نجح الاتحاد في مد جسور التواصل بين المؤسسات الدولية والمحلية الشريكة للنهوض بالنشاط لتثمر عن إقامة ٩٨ دورة تدريبية استفاد منها ٣,٠١٢ متدرب من الجهات الأعضاء، فضلاً عن التعاون مع الجهات الشريكة لرفع كفاءة العاملين بالنشاط، بجانب دوره في دعم ونشر الدراسات والأبحاث المتخصصة في المجال.

وفي هذا الصدد، أتوجه بالشكر لمؤسسات الدولة المعنية التي ساندت صناعة التمويل متناهي الصغر وفي مقدمتهم البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية. كما نشكر شركائنا في العمل على تنمية الصناعة ونخص بالذكر جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر و I-Score وشركة ضمان الائتمان.

ويهمني أن أؤكد التزامنا بالاستمرار في تهيئة المناخ المناسب ومواجهة كافة التحديات لبناء صناعة قوية ومستقرة وقادرة على توفير خدمات التمويل متناهي الصغر لكل مواطن يحتاجها في ربوع مصر وعلى إدماج المواطنين غير المشمولين مالياً بكافة الوسائل وخاصة الوسائل الالكترونية.

وأخيراً، أود أيضاً أن أعرب عن امتناني لمجلس إدارة الاتحاد لالتزامهم وخلصهم وجهودهم المستمرة لتعزيز دور الاتحاد وصناعة التمويل متناهي الصغر.

منى ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

"خلال الأربع سنوات السابقة استطعنا بناء مؤسسة قوية قادرة على تحقيق أهدافها استناداً إلى مستوى جيد من الأداء الفني والمالي، وتعاوننا مع العديد من شركاء النجاح من خارج وداخل مصر وحددنا بدقة أهدافنا المشتركة في دعم صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر، و حصلنا من شركائنا على الدعم الفني والمالي لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا."



حسن إبراهيم
المدير العام

تحديات ونجاحات وتطلعات

شرفت بتولي مناصبي كأول مدير عام للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في أكتوبر ٢٠١٥. وكما هي البدايات دائماً فقد حملنا تطلعات أعضائنا التي كانت تفوق المتاح من إمكانيات مالية وفنية، إلا أننا استطعنا استغلال الفرص التي توافرت في تلك الفترة والتي انحصرت في الدعم القوي من الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي، فتوافر لدينا القدرة على وضع وتنفيذ الخطط التنفيذية المتعاقبة لتحقيق الرؤية الاستراتيجية التي ساهمت في تحقيق النجاحات الكبيرة التي شهدتها صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر خلال السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٩.

إن قطار التخطيط للوصول إلى النجاحات لا يتوقف، وهكذا نحن لم ولن نتوقف فنحن كفريق عمل للاتحاد نتطلع دائماً للأفضل وتحقيق الانجازات التي نتعهد بها. فشكراً جزيلاً لجميع زملائي في فريق عمل الاتحاد ولجميع أعضاء مجلس الإدارة وشكر خاص لدعم ومساندة رئيس مجلس الإدارة د/ منى ذو الفقار، التي تدعم وتساند الاتحاد والصناعة من منطلق إيمانها الشديد بأهمية التمويل متناهي الصغر كأداة حقيقية قادرة على تعظيم معدلات الشمول المالي.

حسن إبراهيم

المدير العام

خلال الأربع سنوات السابقة استطعنا بناء مؤسسة قوية قادرة على تحقيق أهدافها استناداً إلى مستوى جيد من الأداء الفني والمالي، وتعاوننا مع العديد من شركاء النجاح من خارج وداخل مصر وحددنا بدقة أهدافنا المشتركة في دعم صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر، و حصلنا من شركائنا على الدعم الفني والمالي لتحقيق رؤيتنا ورسالتنا.

أعضاء مجلس الإدارة



د / منى ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة



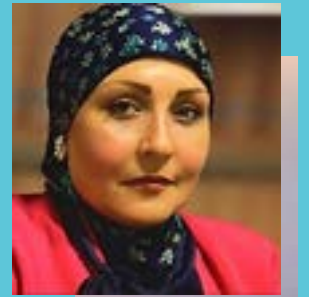
أ / محمد مشهور
نائب رئيس مجلس الإدارة



أ / خالد صلاح
نائب رئيس مجلس الإدارة



د / إيهاب أمين
أمين الصندوق



أ / هالة أبو السعد
أمين سر المجلس



د / نيفين بدر الدين
عضو



د / ايمن بيبيرس
عضو



أ / مدحت عياد
عضو



د / محمد نشأت العريس
عضو



أ / مجدي موسى
عضو



د / سهير المصري
عضو



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

لمحة عن الاتحاد المصري للتموليل متناهي الصغر

تم تأسيس الاتحاد المصري للتموليل متناهي الصغر التزاماً بأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم ممارسات التموليل متناهي الصغر.

وصدر النظام الأساسي له بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، وتم انتخاب أول مجلس إدارة له في ٢٠١٥/٩/١٦، كما تم انتخاب المجلس الحالي في يونيو ٢٠١٧.

الرؤية

- قطاع تمويل متناهي الصغر يطبق أفضل الممارسات العالمية في مصر
- يسهم في مكافحة الفقر من خلال دعم آليات الإدماج المالي للفقراء وتنمية مشروعاتهم
- يدعم تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرسالة

- تنمية نشاط التموليل متناهي الصغر لإتاحته في كافة أنحاء وقرى مصر، بما يلبي كافة احتياجات المواطنين
- تقديم الخدمات المالية المتنوعة بجودة عالية ويسر وسهولة، بما يحقق مصالح المستفيدين ويحترم حقوقهم
- بناء ودعم قدرات مؤسسات التموليل متناهي الصغر من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة وتقديم المعونة والاستشارات الفنية لرفع الكفاءة المؤسسية ودعم الاستدامة المالية
- توفير البيانات ونظم المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث وتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها القطاع بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة بما يحقق المصلحة العامة للقطاع والاقتصاد القومي



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتموليل الأصغر



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

الأنشطة الرئيسية للاتحاد منذ نشأته في ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩

التعاون مع الشركاء

التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية

تعد الهيئة العامة للرقابة المالية هي الجهة الداعمة والمساندة الأولى للاتحاد حيث قام مجلس إدارة الهيئة بإصدار النظام الأساسي للاتحاد بعد انشائه مباشرة بحكم نص قانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤. وتولت الهيئة العامة للرقابة المالية بعد ذلك الإشراف على انتخابات مجلس الإدارة عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، كما استضافت الاتحاد في شهوره الأولى ودعمت جمعياته العامة الأولى وبرامجه للتدريب وبناء القدرات في مختلف المحافظات.

وخلال الفترة السابقة، تم التعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية في عدة مجالات لدعم صناعة التمويل متناهي الصغر ومنها:-

١. التعاقد مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score) وتوفير منظومة الاستعلام الائتماني لأعضائه وذلك في عام ٢٠١٥
٢. وضع لائحة استرشادية لتقديم التمويل متناهي الصغر لجمعيات / مؤسسات الفئة (ج)
٣. المشاركة في إقامة ١٠ دورات تدريبية على النظام المحاسبي المبسط لممارسة التمويل متناهي الصغر بالتوافق مع ضوابط الهيئة
٤. توفير نظام تكنولوجي لمتابعة القروض وذلك بالتعاقد مع شركة نوايا
٥. التواصل مع الجمعيات التي لديها مخالفات تجاه الضوابط القانونية الصادرة من الهيئة ومساعدة تلك الجمعيات في الوفاء بإستيفاء تلك المخالفات
٦. بالتعاون مع الهيئة وبتنسيق من شركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر، قدم الاتحاد ٦ فاعليات تدريبية في إطار برنامج ورش عمل بعنوان «الدليل التطبيقي لقواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وإعداد التقارير الرقابية»، وتم عقد الفاعليات في محافظات (القاهرة- المنيا- أسيوط- سوهاج- قنا)، واستهدفت مساعدة ٤١٢ عضو مخالف وتأهيلهم لإستيفاء الضوابط القانونية لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية
٧. إدخال المنتجات الجديدة التي يود طرحها في السوق المصري مثال التأمين والتأجير التمويلي متناهي الصغر

التعاون مع البنك المركزي المصري

مبادرة البنك المركزي أساس انطلاق صناعة التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:

يعد البنك المركزي المصري الداعم الأكبر لصناعة التمويل متناهي الصغر باعتبارها من الوسائل الفعالة لمكافحة الفقر والإدماج المالي، وقد كانت استجابته لاقتراحات الاتحاد وإعلانه لمبادرته في مايو ٢٠١٧ أكبر الأثر في نمو الصناعة بمعدلات غير مسبوق، بالإضافة لتيسير ودعم استخدام أدوات التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني والمحمول، مما سيكون له آثار جوهرية على زيادة معدلات الشمول المالي.

في إطار الشراكة مع البنك المركزي المصري، استجاب البنك المركزي لتوصيات الاتحاد كالتالي:

١. أعلن مبادرته في مايو ٢٠١٧ بضم تمويل مؤسسات وجمعيات وشركات التمويل متناهي الصغر إلى النسبة الإلزامية والمقررة بـ ٢٠٪ من محافظ البنوك التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى عام ٢٠٢٠، دون انطباق معدلات العوائد المدعمة
 ٢. أصدر البنك المركزي تعليمات إرشادية للبنوك لتقييم مخاطر الائتمان للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تبشر نشاط التمويل متناهي الصغر باعتبارها مؤسسات للتمويل
 ٣. سمح بصرف وتحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر عبر الهاتف المحمول
- ولقد أدى تنفيذ التوصيات السابقة إلى حدوث طفرة غير مسبوق في معدلات نمو صناعة التمويل متناهي الصغر منذ ذلك التاريخ ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو خلال السنوات القادمة بنفس الوتيرة.

وبين الجدول التالي معدلات نمو الصناعة من نهاية ديسمبر ٢٠١٦ إلى نهاية ديسمبر ٢٠١٩:

٤	أعضاء الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر	٣١ ديسمبر ٢٠١٦		٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ ديسمبر ٢٠١٨		٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
		قيمة المحفظة النشطة (بالمليون جنيه)	عدد العملاء النشطاء (بالآلاف عميل)	قيمة المحفظة النشطة (بالمليون جنيه)	عدد العملاء النشطاء (بالآلاف عميل)	قيمة المحفظة النشطة (بالمليون جنيه)	عدد العملاء النشطاء (بالآلاف عميل)	قيمة المحفظة النشطة (بالمليون جنيه)	عدد العملاء النشطاء (بالآلاف عميل)
١	الجمعيات والمؤسسات الأهلية	٣٤٤١	١٥٣٩	٤٥٩٩	١٧٠٦	٦٢٩٦	١٩٠٧	٨٢١٧	١٩٧٩
٢	شركات التمويل متناهي الصغر	١٠٤٥	٢٨٩	٢٥٢٠	٥٥٨	٥٢٥٣	٨٧٥	٨٢٩٨	١١٣٤
٣	البنوك (مباشر > ١٠٠ ألف)	١٩٤٦	١٨٣	٣٨٠٠	٢٦٥	٦٢٤٠	٣٦٨	٩٦٦٦	٤٠٩
	الإجمالي	٦٤٣٢	٢٠١١	١٠٩١٩	٢٥٢٩	١٧٧٨٩	٣١٥٠	٢٦١٨١	٣٥٢٢



© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات - ليبيد



© جميع الحقوق محفوظة - شركة تمويل للمشروعات متناهي الصغر



© جميع الحقوق محفوظة - شركة تمويل للمشروعات متناهي الصغر

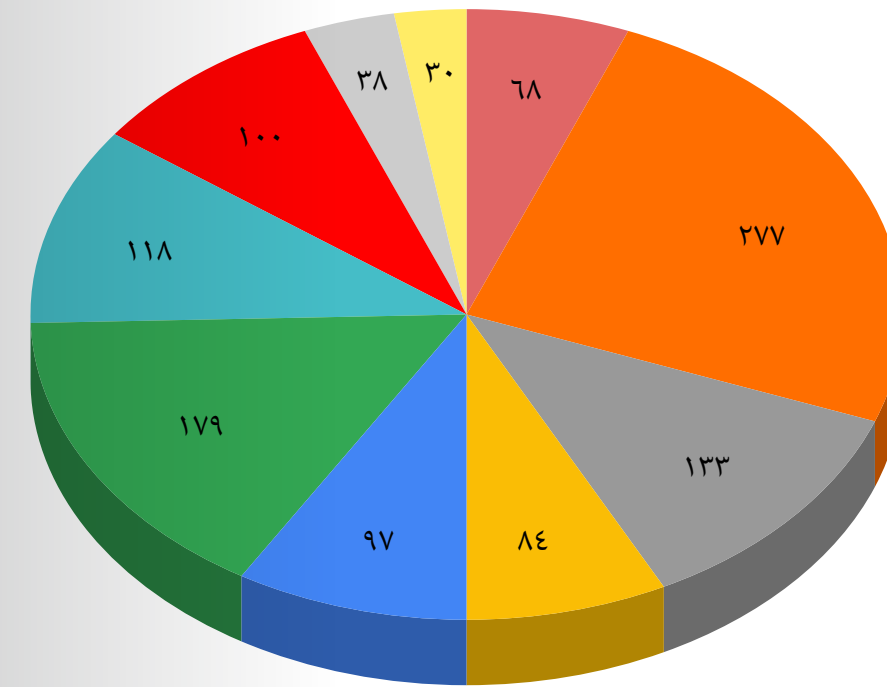
التعاون مع البنك المركزي في بناء القدرات الفنية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:

في إطار التعاون مع البنك المركزي المصري وتقديراً من البنك المركزي لجهود الاتحاد منذ نشأته حتى الآن، قام البنك المركزي المصري بدعم وتمويل ٨٠٪ من خطة الاتحاد التدريبية لعامي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ والتي استهدفت عقد ٤٠ دورة تدريبية مختلف محافظات مصر. ولقد عقد الاتحاد بالفعل تلك الدورات التدريبية وقام بتدريب ١١٢٤ متدرب من العاملين بصناعة التمويل متناهي الصغر بزيادة بنسبة ١١٥٪ عن عدد المتدربين المخطط له.

ولقد شملت الخطة التدريبية الموضوعات التالية:

- التقييم المالي والائتماني
- أساسيات التمويل الأصغر المستدام
- تحديد سعر الفائدة وإدارة المتأخرات
- التحليل المالي
- إدارة المخاطر واستدامة الأعمال
- إدارة المراجعة الداخلية
- إنجاح التمويل الأصغر - الإدارة من أجل تحسين الأداء
- تطوير المنتج
- إدارة الموارد البشرية
- إدارة أبحاث السوق

وفيما يلي رسم بياني يوضح الدورات التدريبية التي تم تنفيذها خلال الخطة التدريبية المنفذة بتمويل من البنك المركزي وبالشراكة مع الاتحاد وعدد المتدربين بكل دورة تدريبية:



- ٦٨ تقييم مالي وإئتماني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر
- ٢٧٧ أساسيات التمويل الأصغر المستدام والمتقدمة
- ١٣٣ تحديد سعر الفائدة وإدارة المتأخرات
- ٨٤ إدارة المخاطر واستدامة الأعمال بمؤسسات التمويل متناهي الصغر
- ٩٧ إدارة المراجعة الداخلية بمؤسسات التمويل متناهي الصغر
- ١٧٩ التحليل المالي
- ١١٨ تطوير المنتج
- ١٠٠ إدارة الموارد البشرية بمؤسسات التمويل متناهي الصغر
- ٣٨ إدارة أبحاث السوق
- ٣٠ إنجاح التمويل الأصغر / الإدارة من أجل تحسين الأداء

التعاون مع البنك المركزي - الهيئة العامة للرقابة المالية في دعم آليات الدفع عبر الهاتف المحمول

سعى الاتحاد بالتعاون مع البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية إلى إتاحة وتيسير صرف التمويل وسداد أقساطه للمستفيدين من خلال الهاتف المحمول وتم تجربته وتنفيذه كما يلي:

١- انضمام جميع شركات الهاتف المحمول للمنظومة والترخيص لها كمقدم خدمة للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى البنوك الحاصلة على ترخيص لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

٢- السماح لجميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية للتمويل متناهي الصغر - الفئة أ والتي تزيد محافظتها عن ٥٠ مليون جنيه (١٧ جمعية أهلية ومؤسسة) بالإشتراك في منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول والترخيص لها كمقدم خدمة في فتح الحسابات لمحفظه المحمول لدى البنوك ثم بعد ذلك بإصدار بطاقات ميزة

٣- السماح لشركات التمويل متناهي الصغر بالإشتراك في منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول والترخيص لها كمقدم خدمة في فتح الحسابات لمحفظه المحمول لدى البنوك ثم بعد ذلك بإصدار بطاقات ميزة

التعاون مع البنك المركزي - برنامج الترقية المؤسسية

حصل الاتحاد في النصف الثاني لعام ٢٠١٩ على موافقة مجلس إدارة البنك المركزي على تمويل مشروع الترقية المؤسسية والتي تهدف إلى ترقية عدد ٤١ جمعية / مؤسسة أهلية من الفئة ج إلى الفئة ب عن طريق دعم البناء المؤسسي الكامل لها وسوف يتم إتمام تنفيذ هذا المشروع خلال مدة تتراوح بين ١٨ - ٢٤ شهر بالتعاون مع مؤسسات دولية ومحلية.



التعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score)

وقع الاتحاد في سبتمبر ٢٠١٥ إتفاقاً لمدة ثلاث سنوات مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني لضمان خفض تكاليف تقديم خدمة الاستعلام الائتماني للمؤسسات التي تمارس التمويل متناهي الصغر في مصر والحاصلة على ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية وأعضاء بالاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر. وفي أواخر عام ٢٠١٨، استطاع الاتحاد تجديد هذا التعاقد لمدة ثلاث سنوات أخرى مماثلة قادمة ليضمن استمرار تقديم خدمات الاستعلام الائتماني المدعومة للمؤسسات التي تمارس التمويل متناهي الصغر.

ساعد ذلك على انتشار خدمات الاستعلام الائتماني بين أعضاء الاتحاد كأداة من أدوات إدارة مخاطر الائتمان للتمويل متناهي الصغر عن طريق معرفة والتحقق من التاريخ الائتماني للعميل قبل تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر له، مما يساهم في خفض معدلات التعثر محفظة التمويل متناهي الصغر ككل.

وفي اتجاه آخر، استطاع الاتحاد دعم منظومة الاستعلام الائتماني بإدارة نظم المعلومات بالاتحاد حيث قام بتوجيه ٥٠% من موارده البشرية عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ لخدمة المنظومة. وقام بتنظيم عدد من الجولات بأغلب محافظات الجمهورية تسهيلاً على الأعضاء لتوقيع عقود اتفاق استخدام خدمة الاستعلام

يوضح الجدول التالي عدد عمليات الاستعلام التي تمت من خلال الاتحاد منذ نشأته وحتى نهاية عام ٢٠١٩:-

الإجمالي	٢٠١٩ (مباشر / غير مباشر)	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	العام
٧,٢٠٧,٠٠٤	٤,٤٨٢,٧٠٢	١,١٢٩,٩٤٨	٩٤٠,٨٦٣	٦٥٣,٤٩١	عدد عمليات الاستعلام

ومن الجدير بالذكر، ان الاتحاد قد تعاون مع I-Score لتقديم جائزة لأفضل ٩ جهات تمويلية تستخدم خدمة الاستعلام الائتماني. وبالفعل تم تشكيل لجنة للتحكيم مكونة من ممثلين عن (الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر - الشركة المصرية للاستعلام الائتماني - الهيئة العامة للرقابة المالية - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر).

وابتعت اللجنة عدد من المعايير والمنهجيات لاختيار أفضل (٩) جمعيات ملتزمة باستخدام خدمة الاستعلام الائتماني من أعضاء الاتحاد. وتسلمت الجمعيات الفائزة الجوائز باحتفالية على هامش اجتماع الجمعية العامة للاتحاد في أبريل ٢٠١٩، والجمعيات الفائزة هي:

- الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بسوهاج
- جمعية المستقبل للتمويل متناهي الصغر
- جمعية سيدات أعمال المستقبل بفوه
- جمعية رجال أعمال اسكندرية
- جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع بالمنيا
- الجمعية الخيرية الاسلامية بنجع الدار
- المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر
- جمعية شموع للتنمية المستدامة
- جمعية تنمية المجتمع للمشروعات الصغيرة والحرفية

وسيعمل الاتحاد جاهداً على تقديم تلك الجائزة سنوياً لأعضاء الاتحاد خلال انعقاد اجتماع الجمعية العامة من أجل تحفيز المؤسسات والجمعيات العاملة بقطاع التمويل متناهي الصغر والأعضاء في الاتحاد على تطبيق أفضل الممارسات في الاستعلام الائتماني.

ملحق ١: يقدم الاتحاد المصري خدمة الاستعلام الائتماني وارسال وتحديث البيانات والدعم الفني لأعضائه مباشرة
ملحق ٢: يكون الاتصال مباشر بين أعضاء الاتحاد المصري والشركة المصرية للاستعلام الائتماني للحصول على خدمة الاستعلام الائتماني وارسال وتحديث البيانات

الائتماني بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني والهيئة العامة للرقابة المالية. كما قام الاتحاد بتطوير شكل تقرير الاستعلام ليتناسب مع احتياجات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وقد اصبح عدد المؤسسات التي وقعت عقود خدمات الاستعلام الائتماني من أعضاء الاتحاد (٧٣٦) مؤسسة، منها (٧١٢) جمعية وقعت ملحق (١) و(١٥) جمعية قيد التوقيع، بينما سجلت عدد الجهات التي وقعت عقود استعلام ائتماني ملحق (٢) نحو ٩ جمعيات منهم ٨ جمعيات تعمل بالفعل وجمعية واحدة قيد التوقيع للتحويل بالعمل ملحق ٢ بدلاً من العمل ملحق ١.

وسجل عدد المؤسسات التي تقوم باستخدام خدمة الاستعلام الائتماني شهرياً نحو (٣١٢) بزيادة (٣٩) مؤسسة عن عام ٢٠١٨، كما سجلت المؤسسات التي ترسل البيانات الشهرية من خلال الاتحاد إلى شركة الاستعلام الائتماني (١٢٠) مؤسسة.

وتبعاً لتضارف جهود الاتحاد والمؤسسات الشريكة قفزت إجمالي عدد عمليات الاستعلام التي قام بها الاتحاد منذ تفعيل خدمة الاستعلام الائتماني حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩ إلى (٧,٢٠٧,٠٠٤) مليون عملية استعلام.

استطاع الاتحاد دعم منظومة الاستعلام الائتماني بإدارة نظم المعلومات بالاتحاد حيث قام بتوجيه ٥٠% من موارده البشرية عامي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ لخدمة المنظومة.



© جميع الحقوق محفوظة - جمعية رجال أعمال اسكندرية



© جميع الحقوق محفوظة - الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

التعاون مع الجهات البحثية

التعاون مع مركز J-Pal الأكاديمي للأبحاث

وقع الاتحاد بروتوكول التعاون مع مركز J-Pal للأبحاث في عام ٢٠١٨ بهدف إجراء دراسة مسحية للسوق المصري في عدة موضوعات منها التعرف على المنتجات التي يحتاجها السوق المصري للتمويل متناهي الصغر، ورصد حجم الفجوة التمويلية المطلوبة للسوق، وتحديد المنتجات التي تناسب طبيعة المرأة المعيلة. ويعتبر J-Pal أحد المراكز الأكاديمية البحثية الأبرز حول العالم ويضم ١٥٨ باحث وأستاذ أكاديمي من ٥١ جامعة.

التعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعكف الاتحاد على إجراء دراسة موسعة بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لقياس أثر التمويل متناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرأة المعيلة في مصر.



© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية للتنمية وتطوير المشروعات - ليبيد



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

التعاون مع الهيئة القومية للبريد المصري

خلال عام ٢٠١٩، تم الإعداد لبروتوكول التعاون بين الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والهيئة القومية للبريد المصري بهدف توفير حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها الاتحاد للعملاء من خلال مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، وتم التوقيع على هذا البروتوكول بالفعل في يناير ٢٠٢٠. ومن خلال بنود هذا البروتوكول سوف يتاح لأعضاء الاتحاد ما يلي:

- صرف تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لعملاء أعضاء الاتحاد عن طريق فروع هيئة البريد
- الاستفادة من تواجد عملاء مكتب البريد بهدف دعم وصول خدمات التمويل متناهي الصغر لأكثر عدد من العملاء بسهولة ويسر
- تسويق المنتجات الحرفية والتراثية على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة القومية للبريد، دون أدنى مسؤولية من الهيئة حيال ما يتم تسويقه
- فتح حسابات جارية لعملاء أعضاء الاتحاد أو من يفوضه من جهات وسيطة بناءً على رغباتهم ووضع آليه لها تتضمن تقديم خدمات للعملاء متمثلة في (صرف المبالغ التي يقرضها للعملاء - تحصيل أقساط القروض)
- توزيع مطبوعات دعائية لأعضاء الاتحاد من خلال تسليم الطرود والبريد السريع

التعاون مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وقع الاتحاد مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر مذكرة تفاهم بهدف ترقية عدد ٣٠ جمعية ومؤسسة أهلية من الفئة (ج) إلى الفئة (ب) عن طريق توفير الدعم الفني للبناء المؤسسي للجمعيات والمؤسسات الأهلية بمجال (إدارة المراجعة - إدارة المخاطر) و توفير التمويل اللازم لنمو المحفظة الائتمانية.

وفي هذا الصدد ويتمويل من Planet Positive تم تكوين فريق عمل مكون من استشاريين في إدارة المراجعة والمخاطر وقام الفريق ببناء إدارتي المراجعة والمخاطر بخمسة جمعيات ومؤسسات أهلية كمرحلة أولى وهم :-

- مؤسسة تنمية الأسرة - محافظة أسوان
- جمعية فكرة والباعة الجائلين - محافظة المنيا
- مؤسسة نهضة مصر - محافظة بني سويف
- الجمعية المصرية للتنمية الشاملة - محافظة الجيزة
- جمعية علشانك يا بلدي - محافظة القاهرة

ولقد تم ترقية مؤسستين بالفعل في عام ٢٠١٩ وهم مؤسسة تنمية الأسرة المصرية والجمعية المصرية للتنمية الشاملة. ولقد سعى الاتحاد خلال عام ٢٠١٩ لاستمرار عمل فريق الترقية المؤسساتية من أجل ترقية باقي الجمعيات التي تم اختيارها بالبروتوكول وعددهم ٣٠ جمعية / مؤسسة أهلية.

التعاون مع الجهات الحكومية والرقابية

مخاطبة رئيس الوزراء بالتعاون مع وزارة التضامن ليصبح لجمعيات «متناهي الصغر» من الفئة «أ» بفتح حسابات لدى كافة البنوك

بالتعاون مع وزارة التضامن، قامت رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتوجيه خطاب إلى رئيس الوزراء من أجل الحصول على موافقته على أن يكون للجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة «أ» الحق في التعامل مع كافة بنوك مصر بإعتبار أن من مقتضيات النمو والحصول على التمويل التعامل مع عدد أكبر من البنوك.

وقد استجاب رئيس الوزراء حيث أصدر قراراً يسمح للجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر والمصنفة ضمن الفئة (أ) بفتح حسابات مصرفية لدى جميع البنوك المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

وتأتي أهمية القرار في أن تطبيقه يعد آلية مهمة للحد من مخاطر تركز الائتمان من جهة تمويلية واحدة، كما يمكن الجمعية من المفاضلة بين أكثر من بنك للحصول على التمويل بشروط ميسرة تتوافق مع سياستها الائتمانية، إضافة إلى أن القرار يساعد على الاستفادة بصورة أفضل من مبادرة البنك المركزي المصري بضم التمويل متناهي الصغر للنسبة الإلزامية البالغة ٢٠٪ من المحافظ الائتمانية والموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويساهم في تحقيق مستهدفاتها في تنمية المحفظة الائتمانية ودعم خطة انتشارها.

عرض رؤية الاتحاد على مجلس النواب بخصوص قانون ٧٠ لعام ٢٠١٧ والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية

في اجتماع مع لجنة المشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمجلس النواب عرضت رئيس مجلس الإدارة رؤية الاتحاد (في إطار الحوار المجتمعي) بخصوص التعديلات المنتظرة للقانون ٧٠ لعام ٢٠١٧ والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، وأوضحت سيادتها دور الاتحاد في دعم صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر وأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر لها طبيعة خاصة، ولذلك يجب أن يكون القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم التمويل متناهي الصغر من القوانين المرجعية المشار إليها في القانون ٧٠ لعام ٢٠١٧ بتنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تعديلاته المنتظرة.



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر



© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات - لبيد

استجاب السيد رئيس الوزراء لتوصيات الاتحاد حيث أصدر قراراً يسمح للجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر والمصنفة ضمن الفئة (أ) بفتح حسابات مصرفية لدى جميع البنوك المحلية الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

بناء القدرات

في إطار الاهتمام بالكوادر البشرية وبناء قدراتهم على النهوض بصناعة التمويل متناهي الصغر، تعاون الاتحاد مع كافة المعنيين بالنشاط داخلياً وخارجياً وأثمرت تلك الجهود عن تدريب وتأهيل ما يزيد عن ٣ آلاف متدرب من الجهات الأعضاء منذ بداية عمل الاتحاد في نهاية ٢٠١٥ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩.

ففي عام ٢٠١٩، تمكن الاتحاد من تنظيم وإقامة ٢٢ دورة تدريبية استفاد منها ٧٠٠ متدرب، وذلك بالتعاون مع شركائه من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، إذ استكمل برنامج التدريب مع البنك المركزي الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٨، وتضمن البرنامج عدة موضوعات على رأسها تحديد سعر الفائدة وإدارة المتأخرات وتطوير المنتج وأساسيات التمويل الأصغر المستدام، كما أنهى برنامجاً آخر بالتعاون مع «الرقابة المالية» بهدف استيفاء متطلبات النشاط.

أما في عام ٢٠١٨، فنجح الاتحاد في تقديم ٢٨ دورة تدريبية لخدمة ٧٤٧ متدرب من الجمعيات الأهلية الأعضاء، وتضمنت الدورات التدريبية موضوعات هامة منها التقييم المالي والائتماني لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وإدارة المخاطر واستدامة الأعمال وإدارة المراجعة الداخلية بمؤسسات التمويل متناهي الصغر وإدارة أبحاث السوق، وقدم الاتحاد خلال هذا العام فاعليتين للشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي، بالإضافة إلى عدد ٤ منح تدريبية على إدارة المخاطر للجمعيات الأهلية من الفئة ب بلوكسمبرج.

كما عقد الاتحاد ٣٦ دورة تدريبية بإجمالي عدد متدربين ١١٠٣ مستفيد خلال عام ٢٠١٧ شملت برنامج تدريب القائمين على العمل المحاسبي بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية، وبرنامج الدعم الفني للجمعيات بالتعاون مع شركة تنمية للتمويل متناهي الصغر، وبرنامج مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والوكالة الفرنسية للتنمية. وقد اشتمل موضوعات عن التقييم المالي والائتماني وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر واستدامة الأعمال والحوكمة في مؤسسات التمويل متناهي الصغر، فضلاً عن برنامج الدعم الفني الدولي بلبنان.

وفي عام ٢٠١٦، نظم الاتحاد ١٢ دورة تدريبية لخدمة ٥٠٧ متدرب تضمنت برنامج الدعم الفني للجمعيات بالتعاون مع صندوق سند وتدريب على الاستعلام الائتماني ودورات للتثقيف المالي لجمعيات فئة «أ» وفئة «ب».

© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات - ليبد



© جميع الحقوق محفوظة - شركة فيتاس مصر



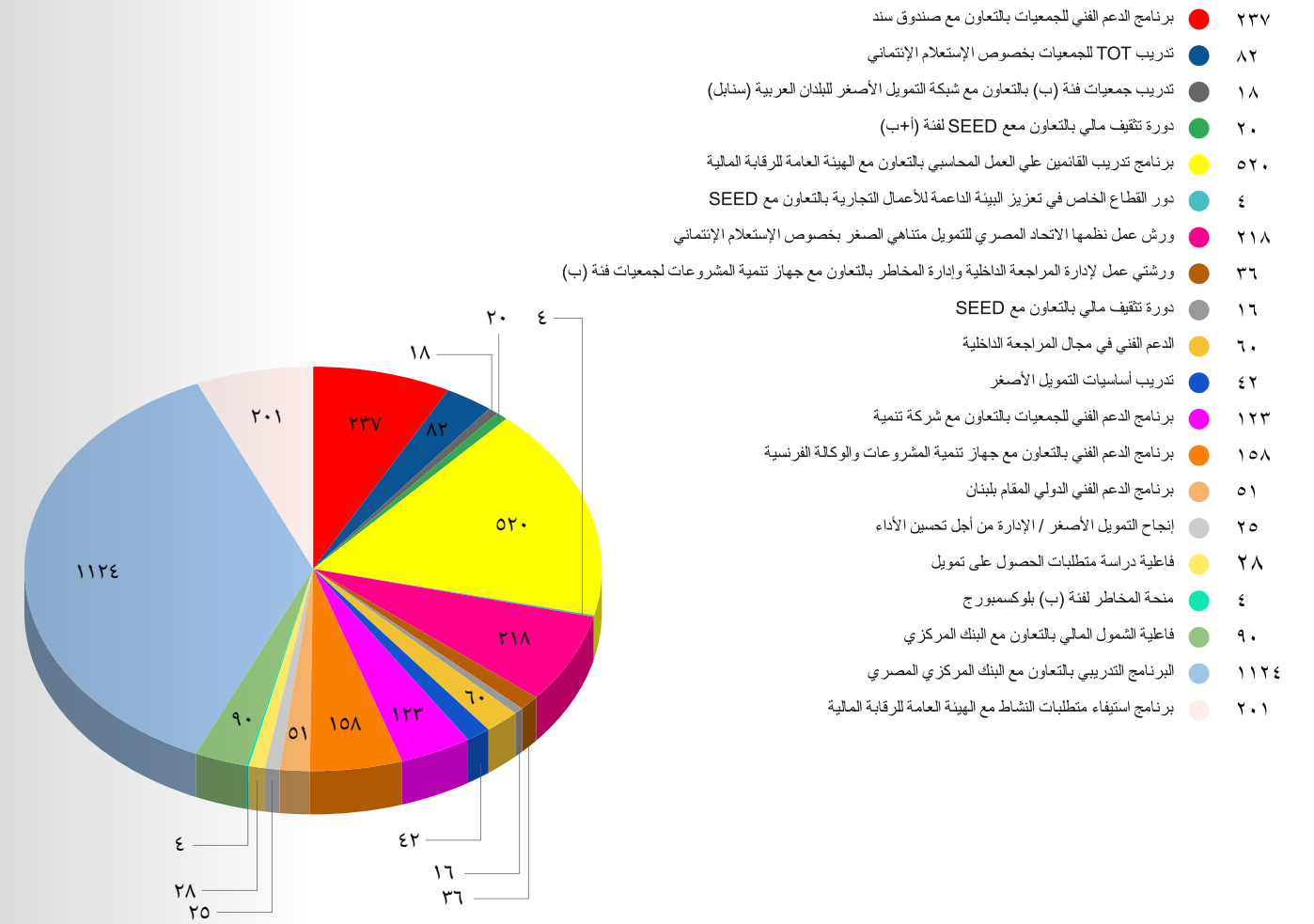
© جميع الحقوق محفوظة - جمعية رجال أعمال
اسكندرية



© جميع الحقوق محفوظة - الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

في عام ٢٠١٩، تمكن
الاتحاد من تنظيم
إقامة ٢٢ دورة تدريبية
استفاد منها ٧٠٠
متدرب، وذلك بالتعاون
مع شركائه من البنك
المركزي المصري والهيئة
العامة للرقابة المالية.

وفيما يلي رسم بياني يوضح الدورات التدريبية التي تم تنفيذها من خلال الاتحاد منذ نشأته وحتى نهاية
عام ٢٠١٩ وعدد المتدربين بكل دورة تدريبية:



© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات - لبيد

إصدار ميثاق عمل صناعة التمويل متناهي الصغر

في عام ٢٠١٨، انتهى الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر من إعداد ميثاق الشرف الخاص بمؤسسات التمويل متناهي الصغر، والذي تم إقراره خلال فاعليات الجمعية العامة للاتحاد يوم ٣٠ أبريل ٢٠١٨. ويستهدف الميثاق تنظيم عمل ممارسات المؤسسات العاملة بقطاع التمويل متناهي الصغر لتعزيز معدلات فوه، حيث شهد القطاع طفرة واضحة في مؤشرات الأداء بعد اقتحام شركات جديدة للسوق.

ويمثل ميثاق الشرف إطاراً أخلاقياً تلتزم به المؤسسات العاملة في صناعة التمويل متناهي الصغر ومجالس إداراتها والعاملين بها تأكيداً لأولوية حماية مصالح العملاء وجودة الخدمات المالية المقدمة لهم وتعزيزاً لمبادئ التنمية المستدامة وقيم العدالة والنزاهة والمنافسة الشريفة.



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

تدشين الموقع الإلكتروني الجديد للاتحاد

تدشين موقع الاتحاد الجديد: <http://emff-eg.com>

في عام ٢٠١٨، قام الاتحاد بتدشين الموقع الإلكتروني الجديد الخاص به ليكون الموقع الرسمي الذي يمثل صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر. ويسعى الاتحاد خلال عام ٢٠٢٠ لتدشين الموقع باللغة الانجليزية ليحضر عن صناعة التمويل متناهي الصغر بمصر عالمياً.



العضوية في الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، بلغ عدد أعضاء الاتحاد ٩٧٣ عضو مقسمين إلى:



- الجمعيات والمؤسسات الأهلية
- الشركات
- البنوك

ويوضح الرسم البياني السابق أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر تمثل النسبة العظمى من عضوية الاتحاد، إذ وصل عددها إلى ٩٥٣ جمعية أهلية ومؤسسة تمويل متناهي الصغر تخدم ١,٩ مليون عميل نشط بإجمالي محفظة نشطة تمثل ٨,٢ مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر ٢٠١٩.

بينما احتلت الشركات المركز الثاني ليصل عددها إلى ١١ شركة تمويل متناهي الصغر، توفر خدماتها التمويلية لـ ١,١ مليون عميل نشط بإجمالي محفظة نشطة تمثل ٨,٣ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩.

بينما احتلت البنوك المرتبة الثالثة من عضوية الاتحاد بواقع ٩ بنوك، لخدمة ٤٠٩ ألف عميل نشط بإجمالي محفظة نشطة ٩,٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٩.



© جميع الحقوق محفوظة - شركة تنمية

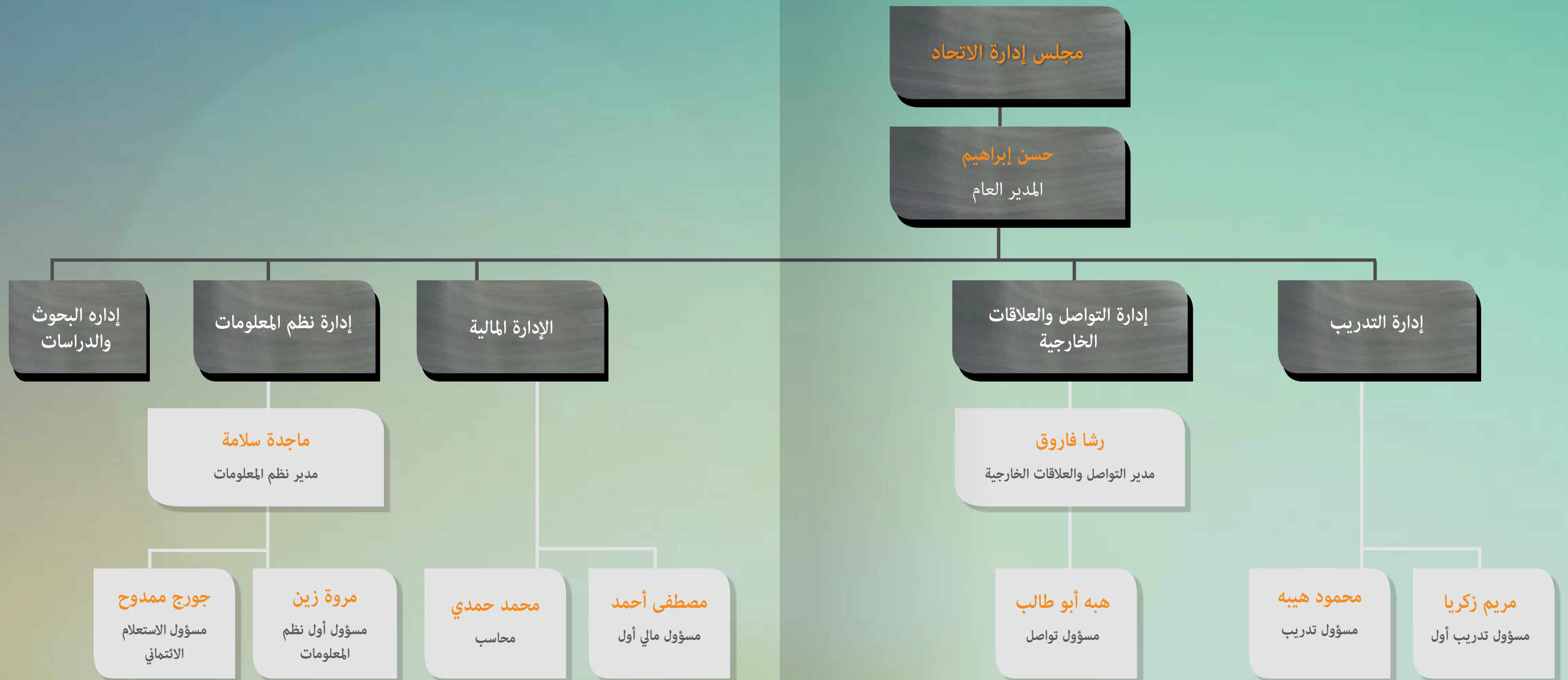


© جميع الحقوق محفوظة - جمعية رجال أعمال
اسكندرية



© جميع الحقوق محفوظة - الجمعية المصرية لتنمية وتطوير
المشروعات - لبيد

الهيكل التنظيمي الحالي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر



الرعاة



الشركاء



نبذة عن الرعاية



© جميع الحقوق محفوظة - شركة تنمية

قبل سنوات لم تكن أم عزة - ٥٠ عاما - تعرف طريقا إلى من يدعمها لاستكمال مشروعها البسيط في حياكة فساتين الأفراح، وكانت تضطر لبيع ما اشترته زوجها من قطع ذهبية صغيرة في مناسبات الخطبة والزواج وبعث مناسبات قليلة احتفلوا بها قبل أن يضيق الحال، ومع تقدم الصغار في الدراسة وزيادة مصاريفهم.. كانت تبحث فقط عن رأس مال صغير يكفي لشراء ماكينة خياطة جديدة ذات إمكانات أفضل لا تعوقها أعيال تراكمت عبر سنوات الاستخدام، وبعض الخيوط والأقمشة التي تصنع منها فساتين الزفاف.

«وأخيرا وجدت طاقة القدر».. هكذا تصف أم عزة الشركة التي دلته عليها صديقة جاءتها تطلب منها الانضمام إليها ومجموعة من جاراتها ليحصلن معا على قرض جماعي يدعمن به مشروعهن الذي بدأ قبل حوالي عام وتعثر للحاجة إلى مستلزمات لا يجدن ثمنها - التمويل الذي كانت أم عزة تحلم به كان على بعد شارعين وبضعة أيام لا تتجاوز الثلاثة من خلال فرع شركة «تنمية»، ليتحول مشروعها البسيط الذي انطلق من ركن في غرفة الجلوس ببيتها خلال أشهر قليلة إلى محل له سمعته يجتذب الصبايا الحاملات بالفرح من أحياء بعيدة من خلال صفحاتها على السوشيال ميديا.

شركة تنمية



هذه القصة واحدة من أكثر من ١٤ ألف قصة لسيدات حصلن على قرض التمويل الجماعي - واحد من أحدث وأهم منتجات شركة تنمية لخدمات التمويل متناهي الصغر والذي يدعم مشروعات المرأة - والذي بلغ حجم رصيده في ديسمبر ٢٠١٩ أكثر من ٣٣ مليون جنيه.

على بساطتها تلخص تلك القصة عشر سنوات من النجاح، قطعها شركة تنمية عندما قام بعض الشباب من العاملين في مجال المصارف بتحويل خبراتهم إلى حلم بتمويل متناهي الصغر للمستثمرين الصغار الذين يمثلون حجر الزاوية في هدف كبير هو القضاء على الفقر والنهوض بالمجتمع - كما يقول عمرو أبو عش مؤسس الشركة وعضوها المنتدب. وتحول الحلم في عام ٢٠٠٩ إلى شركة كان لها فضل الريادة في تقديم هذا النوع من التمويل المبتدئ للمهمشين والمحرومين من فرصة التعامل مع البنوك.

تأسست الشركة باعتبارها أحد الحلول العملية لأبرز معوقات النمو الاقتصادي والتطور المجتمعي بوجه عام. فعلى الرغم من تنوع التركيبة السكانية وتطور القطاع المصرفي في مصر، إلا أن أغلب الأفراد وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (حوالي ٩٠٪ من مجتمع الأعمال المصري) لا يحظون بخدمات القطاع المصرفي ولا يستطيعون الحصول على حلول التمويل اللازمة لتنمية مشروعاتهم وخلق فرص عمل جديدة والتوسع بأعمالهم مع الارتقاء بمستوى المعيشة، وكذلك الارتقاء بالتجمعات السكانية المحيطة بهم.

في السابق كانت البنوك هي التي تقدم مثل هذه القروض، لكن الإجراءات المصرفية للحصول على قرض كانت معقدة، مما يصل في بعض الحالات إلى الاستحالة، ويعرف أبو عش تفاصيل ذلك التعقيد من واقع خبرته الكبيرة في العمل بالقطاع المصرفي، وفي وزارة الاقتصاد، ما أكسبه خبرات متنوعة بين العمل البنكي والحكومي. ولذلك عندما قرر مع مجموعة من الأصدقاء الانتباه للأغلبية من راغبي الاستثمار استطاع أن يحول خبراته وخبراته زملائه إلى واقع يقوم على تسهيل التمويل لأحلام الصغار. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الحصول على قروض «تنمية» لا يتطلب أكثر من بطاقة هوية ويوم أو يومين، والغريب أن هذا التسهيل لم يؤدي إلى تعثرات في السداد، بل تكاد حالات التعثر أن تكون نادرة، بفضل آلية عملية بسيطة ولكن شديدة الكفاءة في آن، عكست تلاحقي رغبة المستثمر مع رغبة الشركة فصنعت النجاح، كما يقول أبو عش. وارتفع جدار الثقة بين تنمية وبين عملائها الذين صدقوها فالتزموا وحققوا النجاحات الصغيرة التي شكلت قصة النجاح الكبير لتنمية في ريادة ميدان التمويل متناهي الصغر.

نجحت تنمية على الرغم من أن ميلادها كان قبل سنوات قليلة فقط من اندلاع ثورة يناير وتعرض البلاد لحالة من عدم الاستقرار، إلا أن الشركة الوليدة نجحت بفضل تماسك أعضائها وموظفيها ونجحت في العبور من تلك الأزمنة فصارت بمثابة صمام الأمان للباحثين عن الاستقرار المادي بقروض صغيرة.

ويعرف أبو عش وفريقه من المتمرسين الدارسين للنظريات الاقتصادية أن «الشيطان يسكن في التفاصيل»، وليس في الأفكار الكبرى، لكنهم يعرفون أن الإبداع يسكن في نفس التفاصيل أيضا، وأن ماكينة خياطة مثلا قد تعني الحياة لعائلة صغيرة اتفق أفرادها على المغامرة وبدء مشروع اقتصادي بعيدا عن الوظائف التي لم تعد تقدم الكثير للمواطنين في مصر، إن وجدت، فنسب البطالة في ازدياد.

وبعد عشر سنوات من النجاح تميزت الشركة بكونها رقم واحد في سوق التمويل متناهي الصغر من حيث الانتشار الجغرافي، حيث قدمت باقة من حلول التمويل متناهي الصغر لأصحاب الأعمال (أصحاب المنشآت الفردية) في جميع القطاعات، تغطي جميع أنحاء الجمهورية من خلال ٢٦٨ فرعا في جميع المحافظات والمدن والمراكز والقرى، صارت بمثابة بنوك صغيرة لتحقيق الأحلام، لا تحمل مصايح سحرية، بل تحمل أملا صغيرا لمستثمر صغير يحصل منها على قرض بقيمة من أربعة آلاف جنيه وحتى ١٠٠ ألف، شريطة أن يكون استثماره قائما بالفعل. إلى جانب تقديمها لخدمات التأمين على الحياة من خلال كبرى شركات التأمين متناهي الصغر في مصر، وسرعة الصرف في أقل من يوم عمل ونصف اليوم من بداية التقديم على طلب الحصول على القرض وحتى الموافقة والصرف.

فتوسعت الشركة بفروعها التي تغطي مصر وزاد عدد موظفيها ليصل إلى أكثر من ٤٥٠٠ موظف قدموا خدمات التمويل لأكثر من مليون ونصف المليون عميل حتى الآن.

ولأن النجاح يقود غالبا إلى النجاح فقد نجحت الشركة في إقناع المؤسسات المالية العالمية الكبرى بالتعاون معها، حيث وقعت مؤخرا اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تحصل بموجبها على خمسة مليون دولار لتمويل تمكين المرأة في مجال ريادة الأعمال الصغيرة في مصر، وهي الاتفاقية الأولى من نوعها للبنك مع شركة من خارج القطاع المصرفي، مبررا ذلك بالمصداقية التي حققتها تنمية على مدار عشر سنوات في تقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة التي باتت سرعة الاقتصاد العالمي في السنوات العشرين الأخيرة.

ويكفي أن ننظر إلى الأرقام التي لا تكذب، لنعرف تفاصيل القصة التي أجملناها في البداية.. فقد بدأت الشركة في عام ٢٠٠٩ ١٥ فرع في محافظتين، وارتفع معدل النجاح ليصل بعدد الفروع إلى ٢٦٨ فرعا في ٢٥ محافظة، ما دفع الشركة لوضع خطة توسع كبيره للوصول إلى الفرع رقم ٣٠٠ هذا العام في بداية العشرة الثانية، والوصول إلى ٤٠٠ فرع في العام المقبل تغطي كل الخارطة المصرية.

وقد بدأت الشركة بتمويل عدد محدود من المشروعات متناهي الصغر ليصل عدد القروض التي أصدرتها منذ إنشائها وحتى نهاية ٢٠١٩ إلى ١,٤ مليون قرض، بلغت كلفتها حوالي ١٥ مليار جنيه.

وتؤمن الشركة بدورها المجتمعي فتولي قضية تمكين المرأة اهتماما بالغا، إذ تبلغ نسبة السيدات العاملات في الشركة أكثر من ٣٥٪

من العاملين. وتدعم فلسفة تعيين النساء، إلى جانب اعتماد معيار المساواة بين الجنسين والعدالة في التعامل مع المرأة، تيسير التواصل مع العميلات اللاتي قد يرتحن أكثر للحديث عن ظروفهن ومشكلاتهن مع نساء مثلهن، حيث تصل نسبة النساء بين عملاء تنمية إلى ٤٥٪. وقد وصل حجم مبيعات التمويل الجماعي للسيدات أكثر من ٦٠ مليون جنيه من خلال ١٤ فرعا.

ويمكن القول ان العام الماضي مثل نقطة فارقة في تاريخ الشركة، إذ كان العام الأخير في العقد الأول من تاريخ الشركة والذي يعتبره أبو عش «عقد التأسيس والانطلاق، وبداية لعقد جديد هو عقد الانتشار والتوسع الذي بدأ فعليا» فقد شهد العام ٢٠١٩ إصدار أكثر من ٣٥٠ ألف قرض بقيمة ٤ مليار و ٨٠٠ مليون جنيه أي حوالي ثلث حجم إقراض الشركة في تاريخها كله.

وتسعى الشركة في المستقبل إلى المحافظة على ما وصلت إليه من نجاح، وهو أمر أصعب من النجاح نفسه، وإلى أن تتوصل بالشراكة مع الجهات المعنية والشركات العاملة في هذا المجال إلى وضع ما يمكن تسميته بمدونة أخلاقية ومهنية للتعامل في هذا المجال بما يرتقي به ويطوره لخير المجتمع كله، وذلك بعدما انتشرت الشركات العاملة في هذا المجال من دون وضع ما يكفي من الضوابط لتحسين التمويل متناهي الصغر من مخاطر المغامرات غير الآمنة التي قد تضر ليس بالمجال وحده وإنما بالاقتصاد ككل. كما تخطط الشركة بالتعاون مع البنك المركزي إلى رفع سقف القرض ليتماشى مع تغيير سعر الصرف بعد ارتفاع سعر صرف الجنيه مؤخرا.



شركة
تساهيل
Tasaheel

كانت أكبر الخطوات التي قدمتها شركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر التحول الرقمي لسداد العملاء. فأنها قامت بالتعاون مع مكتب استشاري لتدريب العملاء بها على التسويق الإلكتروني «عبر الانترنت» لزيادة بيع منتجاتهم وفتح أسواق جديدة لبضائعهم وزيادة عدد عملائهم كما تم تدريبهم على الدفع الإلكتروني بسهولة حركة ارسال ثمن البضاعة أو سداد الأقساط بدون تضييع الوقت والمجهود حيث تم تدريب حوالي ٨٩٠٠٠ عميل على الدفع الإلكتروني والتسويق عبر الانترنت، وتم التركيز على مميزات الدفع الإلكتروني ولذا ساهمت الشركة في إنجاح بعض المشروعات وكانت من ضمنها بعض قصص النجاح التي لم يتم سردها ومنها على سبيل المثال وليس الحصر.

"طوّرت أنظمة سداد جديدة لزبائني، بحيث يمكنهم الدفع شهرياً أو ربع سنوياً. ومنذ شهر مارس الماضي ازداد عملائي بنسبة ٢٥٪ تقريباً"

كانت هناء محمد عبد المنعم، وهي أم لثلاثة أطفال، تعمل لحسابها الخاص بإعادة بيع المفروشات وغيرها من المستلزمات المنزلية لتحسين دخل أسرتها. وهي واحدة من أحسن عملاء شركة تساهيل الملتزمين بمواعيد السداد منذ أكثر من أربع سنوات.

واخبرتنا هناء «أنا بالكاد أستطيع القراءة والكتابة، ولذا كانت الطريقة الوحيدة لتحسين دخلنا هي عمل نشاط تجاري. وهكذا فكرت في شراء السلع المنزلية وإعادة بيعها مرة أخرى مع إضافة هامش ربح معقول».

انضمت هناء إلى البرنامج التدريبي لشركة تساهيل حيث أنه يتضمن معلومات في التسويق مفيدة لها في التوسع في تجارتها. وقالت هناء: «ابنتي ذات السبع سنوات حضرت معي المحاضرة التعريفية. وهي في الواقع التي تساعدني في كل الامور ونشاهد دروس الفيديو معاً».

التواصل الجيد والتشبيك الفعال هما أبرز النصائح التي حرصت هناء على تطبيقها، حتى قبل الانتهاء من التدريب. وتخبرنا هناء «قبل أن أنضم إلى التدريب، كان يمكن أن تصفني بأي شئ إلا الصبر في تعاملاتي مع زبائني. فقد كنت دائماً حادة في المطالبة بالمقدمات والإصرار على سداد مدفوعات معينة في أوقات معينة، لذلك كان لدي عدد محدود من الزبائن بدون زيادة».

بعد مشاهدة مقاطع فيديو دروس تدريب التسويق، بدأت هناء تخطط لتقديم مجموعة متنوعة من أنظمة السداد حتى لا تخسر زبائنها. وصارحتنا هناء: «بعد فترة بدأت عميلاتي القدامى في مساعدتي في جذب المزيد. كما استفدت أيضاً من مساعدة زميلاتي المتدربات عبر نشر السلع التي أبيعها على مجموعة الواتس أب WhatsApp».

وقد انتهت هناء من التدريب الرابع وهي تصر دائماً على تقديم ابنتها كشريكها في التعليم.

كل المقدمات السالف ذكرها بالإضافة إلى مجهود ٨٠٠٠ موظف بالشركة حتى الآن ساهموا في وصول الشركة إلى المراتب الأولى وتحقيق نسب سداد عالية ومخاطر قليلة مما يؤهلها إلى وجود ضرورة الحفاظ على هذا الأداء مع قدرة الشركة في الدخول إلى منتجات جديدة تصب كلها في مصلحة العميل لذا قامت شركة تساهيل للتمويل متناهي الصغر بتكريم موظفيها في عدد ٦ حفلات سنوية بالأقصر والقاهرة والاسكندرية وتم تكريم الموظفين بهدايا ذهبية ومكافآت مالية.



هناء محمد ٤٦ سنة
لم تتلق أي تعليم رسمي
بائع تجزئة لأطقم الملابس

هيام تعمل في مجال بيع ملابس السيدات والأطفال منذ أكثر من ثلاث سنوات. هيام وشقيقتها من عميلات شركة تساهيل، وعرفت من شقيقتها أن من ينضم لهذا البرنامج سيحصل على شهادة. وقالت هيام: «اعتقدت أنها فرصة جيدة للحصول على شهادة في مجال ما لاسيما أنني لم أكمل تعليمي». اعتادت هيام الاعتماد على شبكات علاقات عائلتها للترويج لمنتجاتها. غير أنها في مايو الماضي، تعلمت أنه يمكنها استخدام شبكات أخرى لتوسيع نطاق عمليات مبيعاتها. وصرحت لنا: «استخدمت شبكة علاقات زميلاتي المتدربات، وشبكة متابعي حسابي على الفيسبوك للترويج لعروضي».

على مدى شهرين، نجحت هيام في جذب مجموعة صغيرة من الزبائن في إمبابة، والتي تبعد عن شبرا الخيمة. وبدأت في توظيف شخص بدوام جزئي (جزء من الوقت) لتوصيل الطلبات، ولكن هذا جعل التكلفة أعلى. ثم في شهر يوليو، حضرت هيام محاضرة تعريفية أخرى حيث سمعت لأول مرة عن الدفع الإلكتروني على التليفون المحمول. «كان هذا الحل الأمثل للزبائن الذين يعيشون على مسافات بعيدة، ولكن لا بد لي من اختبار الخدمة أولاً. فطلبت من عمتي التي تعيش بالقرب من إمبابة أن ترسل لي المدفوعات مَجْمُعة عن طريق خدمة فودافون كاش، وقد نجحت التجربة»، كما صرحت هيام.

حالياً تحاول هيام الاستعانة بأشخاص موثوق بهم كنقطة اتصال في المناطق البعيدة لجمع المدفوعات من الزبائن ثم إرسالها إليها عبر تطبيق فودافون كاش.

وعلى الرغم من أنها انضمت للبرنامج في مايو الماضي، إلا أنها بدأت التدريب الرابع؛ إضافة لتحقيقها نسب بيع عالية على مدار موسمين رئيسيين.

"استخدامي حسابي على الفيسبوك للترويج للعروض الموسمية جذب عميلات جدد من مناطق أخرى مما ساعدني في تحقيق زيادة عدد العميلات بنسبة ٥٠٪"



هيام حسين | ٢٨ سنة
المرحلة الإعدادية
بائع تجزئة ملابس الأطفال والسيدات



© جميع الحقوق محفوظة - مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

كافحت... لكي تبقى



مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

وأضافت عائدة تقول: "أنصح أي ست تعاني من ضيق الحال لو تشتري نعجة واحدة بس وتبدأ مشروعها وربنا هيكرمها ويرزقها ولو مش معاها فلوس، مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر هتمولها.. بس تخلي بالها من نظافة الماشية وتطعيمهم ودائماً تنتخب سلالات مميزة عندها للإنجاب وتشتري العلف في مواسمه وهو رخيص وتخزنه مثل الذرة والتبن والبرسيم."

تحلم عائدة بتوفير المال اللازم للذهاب لأداء العمرة مع زوجها.

عايدة، ٥٨ سنة، متزوجة ولديها ولدان وابنتان. بدأت رحلة مشروعها قبل ٢٠ عامًا، مباشرة بعد وفاة حماها وسفر زوجها. أجبرت على تحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة مشروع تربية الماشية بالإضافة إلى تربية وتعليم أطفالها المتزوجين الآن. لقد أدارت المشروع بنجاح، وحققت أرباحاً كافية ساعدتها في بناء منزل لولديها في نفس المبنى الذي تعيش فيه.

مرت عائدة ببعض الظروف المالية القاسية التي أدت إلى بيع الكثير من قطيعها ولكن استطاعت أن تواجه هذه المحنة باتجاهها إلى مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر والحصول على أول تمويل جماعي لها عام ٢٠١٤ وكان ١٥٠٠ جنية وذلك لتوفير الأعلاف اللازمة لتربية الماشية، بينما وصل قيمة التمويل الحالي لها إلى ٢٥٠٠٠ جنية وذلك لزيادة القطيع ليصل عدده إلى ٥٠ رأس، ٤٠٪ منهم إناث في انتظار الإنجاب خلال شهر أو شهرين على الأكثر و ٦٠٪ ذكور تعتزم بيعهم في موسم عيد الأضحى وذلك بسبب ارتفاع الأرباح في هذا الموسم من كل عام.

تمويلي تستعرض المؤشرات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للهبوض بسوق التمويل متناهي الصغر



مؤسسة تمويل للمشاريع متناهية الصغر

عملت تمويل على مدار العامين الماضيين على سد الفجوة لدى العملاء وراعت أيضاً الشركة التوجه التكنولوجي والشمول المالي بتوفير آليات وخدمات تمويلية مختلفة وتمكين أصحاب المشروعات تكنولوجياً لسداد أقساطهم من خلال خدمات الدفع الإلكتروني المتوفرة في شتى أنحاء مصر، حيث قد تلاقى رؤى الشركة مع الهيئة القومية للبريد لإنشاء مشروع تعاون نحو التيسير على المواطنين في التسجيل للحصول على القروض و صرفها وكذلك سداد الأقساط من خلال مراكز الخدمات البريدية المنتشرة على مستوى الجمهورية، علاوة على التعاقد مع شركات الدفع الإلكتروني بذات الغرض مثل شركة مصاري وشركة تي بي أي مصر لحلول وخدمات السداد.

وأيضاً اهتمام الشركة بتمكين المرأة من خلال دعم مشروعاتها، كونها من المقترحات الملتمزمات وكعنصر فعال في إعالة أسرته، حيث يسيطر العنصر النسائي على حوالي ٤٠٪ من المحفظة الائتمانية لشركة تمويل و ٣٠٪ من سوق العمل و ٤٩٪ من التعداد السكاني في مصر.

جدير بالذكر أن يساهم في رأسمال " تمويل " كل من شركة إن آي كابيتال القابضة للاستثمار، وأيادي للاستثمار والتنمية إلى جانب شركة البريد للاستثمار.

شركة تمويل هي مؤسسة مالية غير مصرفية تتبع الهيئة العامة للرقابة المالية، تأسست عام ٢٠١٨ برأس مال مصدر بقيمة ٧٥ مليون جنية مصري لتمكين صغار رواد الأعمال والنساء والحرفيين بتمويل مشروعاتهم الصغيرة جداً ومتناهية الصغر. ترتكز الشركة في تمويلها على خدمة ثلاث قطاعات رئيسية هم القطاع الصناعي والتجاري والخدمي وتتوسع بمحفظة حلولها المالية الذكية.

منذ تأسست شركة تمويل حرصت على دورها الفاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجانب دور الشركة كمؤسسة تمويلية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغير جداً. ففي أقل من عامين، توسعت تمويل بقوة في السوق المصري من خلال ٦١ فرع في ١١ محافظة لخدمة أكثر من ٧٠ ألف عميل، حيث يصل إجمالي حجم تمويل إلى ٢ مليار جنية ومحفظة ائتمانية تقدر بـ ١ مليار جنية مصري.

تهدف تمويل إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بتيسير الخدمات التمويلية خاصة في المحافظات التي تعاني من نقص التمويل بها والحرص التام على ألا تنقل من أعباء عملائنا من أصحاب المشروعات الصغيرة جداً ومتناهية الصغر بتقييم احتياجاته المالية بصورة جيدة. فبقدر ما تحرص الشركة على توسع نشاطها التمويلي وزيادة أرباحها، تسعى تمويل بذات القدر على تعزيز ثقافة الحرص على العملاء ومراعاة مصالحهم.



حازم حسن

محاسبون قاتونيون ومستشارون

تلفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٢٧ (٢٠٢)
مستلوق بررسد رفسم: (٥) قسرية فككبة

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية للككبة
كبلو ٢٨ طرئ مصر الإسكندرية المسوراى
الجبزة - القاهرة الكبرى
كود بررسد: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة أعضاء الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا قوائم الإيرادات والمصروفات و الدخل الشامل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولة إدارة الاتحاد، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتصدر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير من الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاح في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل صلية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

القوائم المالية

FINANCIAL STATEMENTS

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

قائمة المركز المالي (جميع المبالغ بالجنيه المصري)

رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(٥)	١٨٦ ٦٦٥	١٠٦ ٢٥٠
(٦)	٨٤ ٢٣٠	٦٥ ٠١٧
(٧)	٢٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠
	<u>٢٨٦ ٩٨٥</u>	<u>١٨٤ ٢٦٧</u>
(٧)	٦١٠ ٠١٢	٦١٠ ٠١٢
(٨)	٤ ٩٩١ ٦٦٩	٤ ٩٩١ ٦٦٩
	<u>٥ ٦٠١ ٦٨١</u>	<u>٥ ٦٠١ ٦٨١</u>
(٩)	٢ ٩٧ ٦٤٥	٥٠٠ ٦٣٨
	<u>٢ ٩٧ ٦٤٥</u>	<u>٥٠٠ ٦٣٨</u>
(١٠)	٢ ٦٧٠ ١٩٥	٥ ٣٦١ ٢٩٠
	<u>٢ ٩٧٣ ٨٤٠</u>	<u>٥ ٨٦١ ٩٢٨</u>

الإيصالات المرغفة من (١) إلى (١٤) تظهر جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ:

رئيس مجلس الإدارة
د. صلاح الدين نور الحظ



حازم حسن

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يسك الاتحاد حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الاتحاد على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعد وفقاً لمتطلبات القانون النظام الأساسي للاتحاد متفقة مع ما هو وارد بتقرير الاتحاد وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفتر.



عزیز ماهر یرسوم
رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٢٨"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

قائمة الإيرادات و المصروفات
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإيراد	٢٠١٩	٢٠١٨	إيضاح
الإيرادات			
إيرادات التمويل	١,٤٣٥,٧٧٨	١,٤١٩,٦٥٠	
إيرادات استثمارات	٦١٠,٤١٥	١,٨٥٢,٤٢٣	(١١)
إيرادات خدمات منتج	١,٥٣٨,٧٧٠	١,٨٧٥,٩٧٧	
إيرادات شريك	٢١٨,٤٠٠	٦٩٧,٠٠٠	
عوائد دائفة	١٥٩,٦٦٨	-	
إيرادات أخرى	٣٣٥	٤٤٦	
فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية	(٢١,٨٧٤)	٦,٤٦٤	
إجمالي الإيرادات	٤,٤٢٩,٧٥٦	٥,٢٩١,٦٥٩	
المصروفات			
مصروفات تشغيل	١,٤٤٠,٣٧٢	١,٥٣٠,٣٨٩	
مصروفات خدمة	٢,٥٥٢,١٢٤	١,٢٨٨,٤٤١	
أجور ومزايا	٤,١٢٧,٣٠١	١,٠٣١,٧٨٦	(١٢)
مصاريف إيجار وبنوك	٦٥٤,٦٤٠	٥٠٦,٣٦٤	(١٣)
فوائد واستهلاكات	١١٨,٤٤٤	١٠٦,٧٩٦	(١٤)
إجمالي المصروفات	٧,٧٩٤,٦٦٨	٤,٤٥٤,٣٧٤	
فائض السنة المالية	٢,٦٤٥,٠٩٥	٨٣٧,٢٨٥	

الإيضاحات المرجعة من (١) إلى (١٤) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معاً

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

قائمة الدخل الشامل
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر	٢٠١٩	٢٠١٨
فائدة الدخل الشامل	١,٦٤٥,٠٩٥	٨٣٧,٢٨٥
إجمالي الدخل الشامل عن السنة المالية	١,٦٤٥,٠٩٥	٨٣٧,٢٨٥

الإيضاحات المرجعة من (١) إلى (١٤) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معاً

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

قائمة التدفقات النقدية (جميع المبالغ بالجنيه المصري)



الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
	٨٣٢ ٦٨٥	٢ ٩٤٥ - ٩٥
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:		
تغير البنية العادية		
تغيرات لسوية فاقض للتم مع التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل:		
إيرادات التشغيل	١١٢ ٧٩٧	١١٩ ٤٨٨ (٦.٤)
إمدادات واستهلاكات	٩٤٩ - ٥٢	٢ ٧٦٢ ٥٤٤
إرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستنسخة في أنشطة التشغيل:		
التغير في:		
مليونر وأرصدة عينه أخرى	(١ ٩٤٥)	(٣٣٠ ١٩٦)
دفون رصدة سنة أخرى	١٥٤ ٦٧٧	٢٠٢ ٤١٣
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	١٠٨ ٦٥٤	٣٠٢ ٦٩٥
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:		
مدفوعات (م) شراء أصول ثابتة وغير ملموسة	(١٠٨ ٦٠٩)	(٢٠ ٨٠٠)
مدين لأحد استحقاق كثر من ثلاثة أشهر	-	(٣٠٠ ٠٠٠)
صافي التدفقات المستلمة في أنشطة الاستثمار	(١٠٨ ٦٠٩)	(٣٠٠ ٠٠٠)
عوائف تغير في صافي وما في حكمه خلال السنة المنتهية	٣٨٠ ٩٤٥	(٣٨١ ٤٧٠)
نقدية وما في حكمه في أول السنة المنتهية	٢ ٤١١ ٤٤٢	٢ ٢٨٧ ٠٥٨
النقدية وما في حكمه في آخر السنة المنتهية	٢ ٣٨٢ ٥٥٩	١ ٩٩٧ ٦٦٩
إعفاء نقدية وما في حكمه في آخر السنة المنتهية فيما يلي:		
أداة ترحمة، أيجونر ووداع ديونك	٢ ٣٨٢ ٥٥٩	١ ٩٩٧ ٦٦٩ (٥)

وإيضاحات: (٥) أي (٥) تشير حرة لا يتحرر من هذه الفوائض العادية وتكررها.